المملكة المغربية
البرلمان
مجلس المستشارين

مجموعة العمل التقدمي

تدخل مجموعة العمل التقدمي
في الجلسة الشهرية لتقديم أجوبة السيد رئيس الحكومة
على الأسئلة المتعلقة بالسياسة العامة

01 غشت 2017

محور: حصيلة السياسات العمومية المتعلقة بمغاربة العالم

السيد رئيس الحكومة،

السيد الرئيس،

السيدات و السادة الوزراء،

السيدات و السادة المستشارون،

إن التحولات الكمية والنوعية في تركيبة وتوزيع مغاربة العالم يستدعي مقاربات جديدة مبنية على الأخذ بعين الاعتبار الكفاءات العالية التأهيل والتنوع في الاختصاصات وفي مسارات الهجرة بجانب حصيلة التجربة الغنية المصاحبة لتجربة المهجر.

فضمن ما يزيد عن 4 مليون مغربي مقيم بالخارج، يوجد 400 ألف مغربي حاصل على باكلوريا + 5 فما فوق، كما أن معدل هجرة المغاربة المؤهلين نحو أوروبا يبلغ 16 % ، وهو من بين أعلى المعدلات عالميا.

فلا فائدة في حصر مغاربة العالم في إحصائيات بنكية لتحويل العملة الصعبة، رغم أهميتها، ولا يجب الاقتصار على مجرد إحصاء أرقام العبور.

فالارتباط بالوطن الأم أكيد، والرغبة في المساهمة في تنمية بلدهم موجودة لدى مغاربة العالم، وعلينا تثمين هذا المعطى والارتقاء بنوعية الخدمات المقدمة للمغاربة المقيمين بالخارج، وجعل هذا المعطى منسجما مع انخراط المغرب في عدة أوراش ومشاريع استراتيجية مهيكلة، يمكن استغلالها كمشتل وكوعاء لاحتواء هذه الرغبة المزوجة بالكفاءة العالية والتجربة الميدانية.

وهذا ما يطرح مشكل التقائية السياسات العمومية حول هدف مشترك يوحد بين رغبة مغاربة العالم في خدمة بلدهم ووجود أوراش تنموية وطنية في مجالات عديدة (النقل واللوجستيك، الطاقات المتجددة، السياحة والفلاحة التضامنية، التكنولوجيا الحديثة، الصناعة والبحث العلمي،....)

وعلى الحكومة أن تتوفر على مقاربة لتحقيق الغاية وتعبئة الكفاءات وتثمين عطاء مغاربة العالم في مجال التنمية المستدامة، كما علينا الحرص على تفعيل التشبيك الجيد والنافع وتنشيط شبكات الكفاءات في توزيعها الجغرافي أو الموضوعاتي،

كما يتعين تطوير المعرفة الجيدة والمستهدفة للكفاءات العالية وربطها بقدرات الاستثمار وتنويع أشكال الاستثمار في الخبرة وتوفير الأجواء الملائمة (تسهيل المساطر، محاربة الفساد والرشوة، ...)

وبخصوص صندوق دعم الاستثمار الخاص بالمغاربة المقيمين بالخارج MDM INVEST الذي من أهدافه تشجيع استثمارات مغاربة العالم في بلدهم الأصل وتعزيز نسيج المقاولات المتوسطة، خاصة على المستويين المحلي والجهوي، نسجل محدودية فعاليته.

كما نشير إلى أهمية إحداث صندوق دعم لمبادرات المهاجرين على مستوى الجهات والأقاليم، يكون موجها أساسا لدعم مشاريع ذات النفع العام (مجالات النقل المدرسي، التزويد بالماء الشروب، التطهير السائل، الفلاحة التضامنية،...) في ارتباط مع مختلف البرامج المحلية والجهوية (ومن ضمنها مخططات التنمية الجماعية P.A.C، ومخططات التنمية الاقليمية P.D.P، والمخططات الجهوية للتنمية P.D.R ،....) مع إشراك الفاعلين المحليين في المقاربة.

السيد رئيس الحكومة،

السيد الرئيس،

السيدات و السادة الوزراء،

السيدات و السادة المستشارون،

لقد كانت الندوة الدولية المنظمة في صيف 2016 حول موضوع - مغاربة العالم والجهوية الموسعة - بشراكة بين مجلس المستشارين ومجلس الجالية المغربية بالخارج، فرصة للتأكيد على أهمية ورش الجهوية الموسعة في البناء الديمقراطي للمغرب وتحديث الجماعات الترابية وعلى المكانة المركزية لمغاربة العالم في هذا الورش.

ونحن ما زلنا ننتظر رد فعل الحكومة حول توصيات هاته الندوة التي يرى فيها مجلس المستشارين دوره كمشارك في بناء قطب تنموي وطني قوي تفعيلا للأسس التي حددها الدستور في فصله الأول: هذا الفصل الذي ذكر به صاحب الجلالة في خطاب العرش الأخير.

وهذا رهان ترابي بامتياز يضع مجلس المستشارين في قلب هذه الدينامية، باعتباره صوت الجماعات الترابية داخل المؤسسة التشريعية. ويتعين تفعيل توصيات تلك الندوة الدولية على المستوى التنفيذي.

ولا بد أن نفكر جميعا حكومة وبرلمانا في كيفية تفعيل مقتضيات الدستور الذي خص أفراد الجالية المغربية بمكاسب هامة ومكانة متميزة تستجيب لتطلعاتهم، وكرس لهم عددا من الحقوق الثقافية والاجتماعية والتنموية، لا سيما الفصول 16 و17 و18 و163، مع العمل على تحقيق المشاركة السياسية لهاته الفئة من المواطنين والسعي إلى توضيحها أكثر تحقيقا للمنظور الشمولي والمنسجم مع مبادئ الدستور.

ونأسف أنه إلى حد الساعة لم تتبلور أية رؤية واضحة في هذا الموضوع، لإشراك مغاربة العالم من مختلف الهيئات المعنية، كالمجلس الاقتصادي والاجتماعي والبيئي، ... وغيره)، فضلا عن عدم مشاركتهم في الهيئات التشاورية الترابية على النحو المنصوص عليه في القوانين التنظيمية للجماعات الترابية.